

الفيدرالية المالية

برشور تعريفى



نبذه عن

مركز الدراسات والإعلام الإقتصادي:

منظمة مجتمع مدني غير ربحية
متخصصة في الدراسات والاعلام
الاقتصادي، تأسست في اغسطس 2008م
بترخيص من وزارة الشؤون الاجتماعية
والعمل 145 / 65 .
ويعمل المركز من أجل اقتصاد ناجح وشفاف،
من خلال التأهيل والتوعية بالقضايا
الاقتصادية وتعزيز الشفافية والحكم
الرشيدي وإشراك المواطنين في صنع القرار،
والعمل على إيجاد إعلام مهني ومحترف
معتمدا على خبرات متخصصة وكفؤة
وشبكة واسعة من المتطوعين في مختلف
المحافظات اليمنية.

اعداد : مصطفى نصر
economicmedia@gmail.com

مراجعة وإشراف: أمين المقطري

تصميم: خالد علي الحبوشي
khaled.hobishi@gmail.com





الفيدرالية المالية

برشور تعريفي

المال عصب اللامركزية أيا كان نوعها سواء
كانت لامركزية إدارية (إدارة محلية) أو
لامركزية سياسية (فيدرالية).





مفهوم الفيدرالية المالية

• تعني تخصيص موارد مالية لمستويات الإدارة والحكم في الدولة الفيدرالية لمواجهة تنفيذ المهام والاعباء والمسؤوليات.

● الأصل في الفيدرالية المالية تحقيق إيرادات لمواجهة نفقات وأعباء كل مستوى من مستويات الحكم في الدولة الفيدرالية.

وجوهر الفيدرالية المالية يتمحور حول «جباية الموارد المالية واقتراضها وإنفاقها في الدول الفيدرالية».

وبتعبير آخر «توزيع عائدات الثروات الطبيعية وغيرها من الموارد وتحديد الصلاحيات المالية بطريقة عادلة بين الحكومة الاتحادية (الفيدرالية) في المركز والحكومات المحلية في الإقليم او الولايات».

في معظم الدول الفيدرالية في العالم تتضمن الدساتير التوزيع الدستوري للسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية بما فيها السلطات المالية لمستويات الحكم



المختلفة (على المستوى المركزي والوحدات المكونة للدولة الفيدرالية «الأقاليم او الولايات») ، لضمان قدر من الإستقلال الذاتي للأقاليم وتحديد سلطات جباية وتحصيل الموارد المالية وتحديد سلطات الإنفاق .

وعادة ما تتضمن دساتير الدول الفيدرالية والقوانين تحديد مسؤوليات الإنفاق بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية.





التنوع المؤسسي في الدول الفيدرالية

تختلف الاشكال المؤسسية للدول الفيدرالية في العالم، كما تتنوع من حيث عدد الوحدات المكونة للدولة (الاقاليم أو الولايات أو غيرها)، وسلطاتها المختلفة وانظمتها الانتخابية وتوزيع السلطات فيها، ولذلك فإن النظام المالي الذي يحكم أي دولة فيدرالية يتحدد بناءً على طبيعة العلاقة بين الأطراف التي تقوم بجباية الموارد المالية وتقاسمها وإنفاقها بين الحكومة المركزية وحكومات الأقاليم.

لذلك لا يمكن الجزم بوجود نموذج جاهز لتوزيع الموارد بين الحكومة الفيدرالية وحكومات الاقاليم، وإنما يخضع ذلك لطبيعة التفاوض والمصالح المشتركة لمواطني الدولة الاتحادية والسلطات الدستورية فيها.



تقوم الحكومات الفيدرالية بإعادة توزيع عائدات الثروة الوطنية من خلال الإنفاق بثلاث طرق اساسية:

1. إجراء التحويلات المالية ذات الأغراض العامة إلى حكومات الأقاليم، من أجل تمكينها من القيام بمسئولياتها وتطوير قدراتها المالية.
2. إجراء تحويلات مالية مشروطة لبرامج محددة إلى حكومات الأقاليم، ومطالبتها بتنفيذ برامج معينة بطريقة تحددها الحكومة الفيدرالية.
3. إنشاء برامج خاضعة لإدارة الحكومة الفيدرالية مباشرة في مجال يعتبر عادةً اختصاصاً قانونياً خالصاً لحكومات الأقاليم.





مجالات الإنفاق في الدولة الفيدرالية

مجالات الإنفاق في الدولة الفيدرالية
• من خلال تجارب بعض البلدان نجد ان مجالات الانفاق في
الدولة الفيدرالية كالتالي:

جهة الاختصاص			مجالات الإنفاق
مشارك	اقليمي	فيدرالي	
		↙	الدفاع
	↙		الرعاية الصحية
↙			تأمين الدخل، المساعدات الاجتماعية، رواتب التقاعد
	↙		التعليم
		↙	البنية التحتية





الإنفاق في الدساتير الفيدرالية



• دساتير كل من استراليا والهند وماليزيا واسبانيا تمنح الحكومة الفيدرالية حق الإنفاق في مجالات تتعدى صلاحيتها.

ملاحظات

قد تلعب الحكومة الفيدرالية دورا في صياغة البرامج الصحية أو إدارة برامج معينة بطريقة مباشرة

تختص عادة الحكومة الفيدرالية بالإنفاق على البحث العلمي، وأحيانا تتمتع بصلاحيات في التعليم بعد الثانوي

فيدرالي في التخطيط والتمويل لاسيما البنية التحتية على المستوى الوطني (كما أن البنية التحتية المحلية من مسؤولية الاقاليم)



• في كندا الحكومة الفيدرالية وحكومات الأقاليم تملك سلطات إنفاق غير محددة.
• الدستور السويسري لا يسمح بشكل عام بالإنفاق المركزي في المجالات الحصرية لصلاحيات الوحدات المكونة للدولة.
• تتميز ألمانيا بوجود مجالات كبيرة من الصلاحيات المالية المشتركة بين المركز والأقاليم.



الفرق بين الثروة والموارد المالية

• الثروة هي:

1- الموارد الإقتصادية 2- الموارد البشرية

الموارد الطبيعية على ظهر الأرض او باطنها مثل: المعادن والنفط، الثروات المائية، قنوات الري، الثروات الحيوانية، الثروات الغابية والزراعية، الطرق والجسور، المشروعات الصناعية، مشروعات النقل والاتصالات.



الثروة الوطنية: غير خاضعة للقسمة وانما يمكن توزيع العوائد او المردودات الناتجة عنها او المرتبطة بها.
الثروة الوطنية: ملك مشاع لكل المواطنين في الدولة بما في ذلك الأجيال التي ستولد مستقبلا.
الثروة الوطنية: أشبه بالمال الموقوف ينتفع بريعه وعائذاته في حين يبقى الأصل ثابتا دون التصرف به.



- **الموارد المالية:** هي الدخول المتولدة عن الثروات الوطنية سواء كانت ضرائب او رسوم او قيمة سلع او خدمات متأتية من مشروعات حكومية فيدرالية او من الوحدات المكونة للدولة الفيدرالية
- **الموارد المالية:** هي التي يتم تقسيمها بين الدولة الاتحادية والوحدات المكونة لها (الأقاليم أو الولايات)



جباية وتحصيل الموارد المالية في الدولة الفيدرالية

عادة ما تتشارك الحكومة الفيدرالية مع حكومات الأقاليم
صلاحيات فرض الضرائب المختلفة وجبايتها وتحصيلها،
وتتبع معظم الدول الفيدرالية تنسيقاً ضريبياً بين
الحكومة الفيدرالية وحكومات الأقاليم.

وهناك أكثر من نموذج في هذا الجانب:

في بعض الدول الفيدرالية
تقوم كل حكومة (الحكومة
الفيدرالية والحكومات
المحلية) بتحصيل ضرائبها



- مجموعة من الدول الفيدرالية مثل (النمسا وأستراليا والبرازيل والهند وألمانيا والولايات المتحدة) تقوم فيها الحكومة الفيدرالية بجمع ما بين الثلثين إلى ثلاثة أرباع إجمالي الإيرادات.

- والبعض الآخر تقوم الحكومة الفيدرالية بتحصيل الضرائب نيابة عن الحكومات المحلية، حيث تفوض الحكومة الفيدرالية بموجب نص دستوري أو بموجب تفويض.

- تقوم حكومات الأقاليم بتحصيل الضرائب نيابةً عن الحكومة الفيدرالية.



توزيع عائدات الموارد الطبيعية في الدول الفيدرالية

- يشكل النفط والغاز أهم الموارد الطبيعية في بعض الدول الفيدرالية.
- في عدد من الدول تسيطر الحكومة الفيدرالية على إيرادات الثروات النفطية والغاز والمعادن كلها داخل الدولة سواء المكتشفة منها أو التي ستكتشف مستقبلاً.





ولكن هناك تجارب دولية تشير إلى أن الحكومة الفيدرالية قد تعطي حكومات الأقاليم نسبة محددة من موارد النفط والغاز والمعادن على سبيل المثال:



● تعطي روسيا 5% من عائدات النفط لحكومات الأقاليم المنتجة (ولا تحصل على أي حصة من عائدات الغاز).



● فيما تعطي نيجيريا 13% للولايات المنتجة

● في تجارب بعض الدول الفيدرالية يتم تخصيص عائدات الموارد الطبيعية لصناديق البنية التحتية أو صناديق التثبيت والاستقرار الاقتصادي،
● والبعض يطرح بأن ملكية الموارد الطبيعية تكون للولايات أو الأقاليم فيما تقوم الحكومة الفيدرالية بإعادة توزيع الثروة بما يقلص التفاوت بين الأقاليم.
وهناك دول تخصص:

● نسبة 10% تذهب لصندوق خاص لتنمية الأقاليم التي تتواجد فيها هذه الثروات وتضاف إلى حصة الإقليم من الموازنة العامة شرط إنفاقها في مجال الخدمات العامة (كالصحة - التعليم - الاتصالات وغيرها).

● نسبة 5% تذهب لصندوق الأجيال كمدخرات والتي يحدد قانون خاص شروط استثمارها وكيفية الانتفاع منها للأجيال اللاحقة.

ملحوظة:

معظم الدول الفيدرالية لا تواجه مشكلة كبيرة في توزيع الموارد الطبيعية لأن اقتصاداتها لا تقوم على الموارد الطبيعية كالنفط والغاز فقط وإنما تعتمد على الصناعة والسياحة والخدمات وغيرها.

نبذه عن

مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية (ميبى)

هذا المشروع مُمول من قبل برنامج مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية (ميبى) التابع لمكتب شؤون الشرق الادنى في وزارة الخارجية الأمريكية. إن برنامج ميبى هو فريد من نوعه وقد صُمم خصيصاً لإقامة علاقات مباشرة مع شعوب منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودعم المواطنين فيها من أجل إحداث تأثير إيجابي في مجتمعاتهم ولتعزيز تنمية المجتمعات التعددية والتشاركية والمزدهرة في المنطقة. ويقدم برنامج ميبى علاقات شراكة مع المنظمات غير الحكومية المحلية منها والإقليمية والدولية ومع القطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية والحكومات.

للحصول على المزيد من المعلومات
يرجى زيارة الموقع الإلكتروني لميبى :

www.mepi.state.gov

مشروع اللامركزية المالية:

ويهدف المشروع إلى الوصول إلى رؤية مشتركة بين النخب الحاكمة في اليمن حول اللامركزية المالية والآليات التي تحكمها من أجل نقل اليمن من نظام مركزي إلى نظام لا مركزي (فيدرالي) يقوم على حوكمة مالية تتسم باللامركزية وذلك من خلال العديد من ورش العمل واللقاءات في عدد من محافظات الجمهورية.

« إن الآراء والنتائج والاستنتاجات الواردة في هذا الكتيب ملك صاحبها ولا تعبر بالضرورة عن آراء وزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية. »

الفيدرالية المالية

